

Dengê Kurdistan

--- صوت كوردستان ---

يصدرها پارتي ديموقراطي كوردستان- سوريا
الديموقراطية لسورية والحكم الذاتي لكردستان سورية
العدد 26/ كانون الثاني 2003

pdks@kurdayeti.net www.kurdayeti.net

DUSK: Postfach: 410120, 53023 Bonn

Kiff, Konto-Nr.: 0341119900 BLZ:20080000, Dresdner Bank, Hamburg

قاعدة متينة للعمل القومي المشترك

تشارك الأحزاب السياسية لكردستان سوريا مع بعضها البعض ومعها شخصيات وطنية من مثقفين وكوادر قداماء في الفعاليات والنشاطات الثقافية والسياسية والاجتماعية خارج البلاد ، كالمظاهرات واحتفالات نوروز السنوية والاحتجاجات ولكن الحضور الجماهيري لايزال ضعيفا للغاية بالنسبة لحجم التواجد الكردي الكبير في المهاجر وبخاصة في غرب أوروبا. وكان آخر هذه النشاطات التظاهرة التي ضمت ممثلين وأعضاء ومساندين لعدة أحزاب كردية سورية أمام مباني الاتحاد الأوروبي في بروكسل ببلجيكا يوم 2003/1/29. إذ لم يتجاوز عدد المشاركين في هذه الفعالية الهامة جدا المائة والعشرين شخصا، ومعظمهم كانوا من أعضاء وكوادر الأحزاب وبعض المثقفين المستقلين، أي أنها كانت تظاهرة دون جماهير، على الرغم من مشاركة عدة أحزاب تدعي بأنها تقود الشعب الكردي في سورية.

وفي كل مرة يدعي بعض المسئولين بأنهم لم يبلغوا الناس بشكل جيد ولا يهتمون بالعدد وإنما بالكيفية وقوة التأثير وصدى التظاهرة. وفي الحقيقة هذا يعود لضعف التنظيمات بين الجماهير وعدم قدرتها على جذب الجماهير لنشاطات علنية ، شرعية ، ديموقراطية وأساسية في النضال الكردي العام. بل كان عدد المتظاهرين أمام البرلمان السوري

نحن والسياسة الأمريكية

منذ الهجمات الإرهابية في 2001/9/11 على نيويورك وواشنطن والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها في حرب عالمية ضد الإرهاب ومختلف أعدائها في الداخل والخارج. ولقد تمكنت الحكومة الأمريكية في ظل رئاسة جورج دبليو بوش من تجنيد كافة الطاقات العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية والمالية المتوافرة من أجل تنفيذ خطط واسعة النطاق على مستوى العالم بهدف تحديد إطار جديد للعلاقات الدولية في ظل سياستها القائمة على مبدأ السيادة الأمريكية شبه المطلقة واخضاع كافة المؤسسات الدولية للأهداف الوطنية الخاصة بها، وبالتالي إسكات سائر المدافع والأبواق المعادية لها بمختلف السبل وعن طريق استخدام القوة كما حدث في أفغانستان ولربما قريبا في العراق وغيرالعراق أيضا.

ومن أجل المحافظة على الدور الأمريكي الريادي في المجتمع الدولي وعلى أرض المعركة فقد عملت الحكومة الأمريكية على كسب الموافقة من ممثلي الشعب الأمريكي ، في كل من البرلمان والكونغرس، ودفعت بقواتها الحربية صوب الخليج مدعومة بقوات حلفائها وبخاصة إنجلترا ومصحوبة بلهجة تهديد شديدة والظهور المكثف في التلفزيونات بصورة لامثيل لها في

- البقية على الصفحة الرابعة -

لنعمل من أجل

طويلة الأمد للتقدم من خلال تنفيذها في كل المجالات، وبرنامج عمل قصير المدى للنشاطات التي يجب ممارستها وكيفية القيام بها وتحضير ما يلزم لذلك.

والغرض من هذا إخراج العمل الديمقراطي الكردي من قمم الحزبية الضيقة التي يتم فرضها دائما من قبل قيادات الداخل التي ليست لها خبرة في النشاط الديمقراطي خارج البلاد، والتي تتخاصم بسرعة لأسباب تنظيمية وبسبب المشاكل المالية أو يفرض عليها التخاصم والتقارب من قبل النظام الذي لا يترك للقوى الديمقراطية أي هامش يذكر، بحيث لا تستطيع هذه القيادات التصرف بحرية ، وبالتالي تضغط على فروعها وممثليها في الخارج للتصرف وفق ما تملي من سياسات قد تضر بالقضية الكردية أحيانا.

فلنلتقي جميعا، دون استثناء ودون ابعاد أحد أو محاولة عزله، وذلك لنضمن الحصول على خبرات الجميع في ما نراه ملكا للجميع. **والحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا** يعتبر العمل المشترك وبخاصة على الصعيد الدولي ضرورة ودافعا لتعميق وتقوية التلاحم الجماهيري بمختلف فئاته وطبقاته واتجاهاته الفكرية والمذهبية والسياسية – التنظيمية.. ولكن لا بد في مثل هذا الوضع من تحديد إطار سليم وبناء قاعدة متينة للعمل المشترك تتلاءم مع مستجدات التطور السريع في السياسة الدولية وفيما يطلق عليه البعض اسم **: العولمة والنظام العالمي الجديد**... وهذا لا يتم إلا بتضافر كل القوى الوطنية وطاقات الشعب الكردي بعيدا عن التحزب والتفوق ، وانما مع الجماهير مباشرة وفي القواعد أساسا.

فلنخرج العملاق من القوقعة وسنرى من يستطيع وقف مسيرته العظيمة.....

وجهة نظر

تفاسع الشعب المنسي

إبراهيم أحمد- سويسرا

أواخر العام الماضي حيث أعتقل بعدها **حسن صالح ومروان عثمان** أكثر عددا وأكثر فعالية وصدى في الأوساط السياسية الداخلية والخارجية.

ومن حيث الإعداد والتنظيم كانت المظاهرة رغم أهميتها تعبيرا عن حالة التنظيم الكردي بشكل عام ، وهي حالة مأساوية حقا. فهل هناك مظاهرة بدون توزيع بيانات على المارين والمتفرجين؟! وأكبر دليل على سوء التنظيم أن اللون الأحمر لنصف الأعلام الكردية المرفوعة عاليا كان في الأسفل في حين كان اللون الأخضر للنصف الآخر في الأسفل.. وهذا يدل دلالة قاطعة على أن منظمي التظاهرة لم يبالوا أبدا بالتنظيم والإعداد.. ناهيك عن ندرة الصحفيين وعن عدم لقاء المسؤولين مع أي من الشخصيات الهامة لدى الاتحاد الأوربي، بل عدم الحصول على موعد مسبق بخصوص ذلك. ومع ذلك ستكتب النشرات الحزبية والصفحات الانترنتية ، وهما أسلحة الحركة الكردية السورية في هذه المرحلة ، ما يوهم بأنها قد تعاونت بشكل تام لاعداد تظاهرة عظيمة ونجحت في ذلك بشكل عظيم أيضا.

وهذا ما يؤلم حقا ونعتبره استهتارا بقضية شعب وتساхла في المحاسبة التي يجب أن تكون عليها النشاطات الديمقراطية، كما لو أنها عمل تنظيمي داخلي في الأحزاب. ولكي لا تبقى هذه النشاطات الديمقراطية الأساسية في نضالات الأحزاب التي تعتمد على الحوار والنضال السلمي على هذا الشكل الضعيف المبتذل فمن الضروري التلاقي بين قواعد مختلف الفصائل وليس على مستوى قيادات التنظيمات أو ممثلات الأحزاب فقط، كما يجب افساح المجال أمام المثقفين والوطنيين غير المنتسبين لهذه الأحزاب ، وذلك من خلال عقد مؤتمر وطني كردي سوري ثاني (الأول كان عام 1970 في ناويردان بكرديستان الجنوبي) في إحدى الدول الأوروبية وذلك لمناقشة طويلة حول الوضع الدولي والتواجد الكردي في أوروبا والقضية الكردية بشكل عام والقضية الكردية في كردستان سوريا، وبالتالي وضع خطة

والاتفاقيات الدولية وعرض صفقات ضخمة على الدول الأخرى للحيلولة دون امتداد صدى هذه الثورات إلى العالم الخارجي. وفي الداخل اتبعوا سياسة الاغتيالات للزعماء والقادة، وسياسة الأرض المحروقة ضد الشعب الأعزل. وفي العقد الأخير من القرن الماضي بدأت تطفو على السطح صدى أهات الشعب الكردي وخاصة في الجزء الجنوبي من كردستان الذين يحكمون أرضهم وشؤونهم

هذا بالنسبة للأجزاء الثلاثة من كردستان ولكن بالنسبة للجزء الغربي وهو الأصغر، فلا ثورات ولا انتفاضات ولا احتجاجات شعبية عارمة وشاملة. مما يجعلنا أن نسأل أنفسنا: لماذا لم يضحى الشعب الكردي في كردستان الغربية من أجل إحقاق حقوقه المشروعة؟ ماهي الأسباب الداخلية و الخارجية التي أدت إلى تقاعسهم بهذا الشكل، وهل كانوا حقاً ضحية ثورات الأجزاء الأخرى أو بالأحرى وقوداً لها ان صح التعبير. أي أنهم قدموا العامل القومي العام على العامل القومي والوطني الخاص، أم أنهم لم يعووا قوميتهم مبكراً بسبب الجهل والتخلف وسيطرة العامل الديني المرتبط جزئياً او كلياً بالحكومات المستعمرة، أم أنهم لم يكونوا يملكون أدوات النضال والارادة القومية، أو كان ينقصهم القائد، في حين أن كل شعوب الأرض قد مرت بفترات ظهور القادة؟ ما دور الاستعمار الفرنسي والحكومات المتعاقبة على الحكم في سوريا على سوية النضال؟ ما الدور الذي لعبته الطبقات السائدة آنذاك في هذا المجال؟ لماذا عجزت التنضيمات والأحزاب السياسية الكردية بأقلامها ومثقفها عن قيادة الشعب بالشكل المطلوب؟

أم أن هذا الشعب لا ينتمي الى الأمة الكردية المعروفة عنها القوة والحزم وعشقهم للحرية؟ أصححة تلك الأدعاءات التي تدعي بضعف ارتباطنا وحبنا لأرضنا؟ هذه الأسئلة وغيرها يجب الاجابة عليها واطهار الحقائق أمام

إن الواقع المأساوي الذي تعيشه الأمة الكرديه في سائر أنحاء كردستان وفي سائر أنحاء العالم حيث تتواجد الجاليات الكرديه المهاجرة أو بالأحرى الملتجئه، هرباً من ظلم الأنظمة المستعمره لوطنهم ألمجزأ. يستدعي كل كردي للوقوف على الأسباب التي أدت إلى تدهور أوضاعهم في الماضي البعيد و القريب، السياسية منها أو الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

لكل جزء من أجزاء كردستان الأربعة خصوصية، لأن كل جزء يقع تحت نير استعمار يختلف عن الآخر من حيث الأسلوب ولكنها جميعاً تنفق على مبدأ صهر هذه الأمة حتى وإن استعرب أو تترك أو تفرس ابناء هذه الأمة فإنهم لا يزالون يشكلون خطراً على وحدة ومصالح هذه الأمم حسب سياساتهم الرسمية. فيسخرن كل طاقاتهم كي يجعلوا من الأمة الكرديه أمة خالية من مضمونها أي أنها لا تمتلك شروط الأمة (الأرض- التاريخ- اللغة- الشعب) فعندها سيكونون مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة أوحتى الخامسة في تلك الدول. أي أن يستعبدوا هذا الشعب ويسخروا طاقاته لمصالحهم القومية الضيقة. فما كان من هذا الشعب المحتار إلا ان يناضل في سبيل حريته وصون كرامته، فمن خلال تصفح التاريخ الكردستاني وخاصة ما بعد التجزئه المشؤومه نجد هناك تمايزاً في النضال الذي يتبعه الشعب الكردي ففي كل جزء تختلف عن الأجزاء الأخرى بحكم القوة والقوة المضادة، ففي كردستان الشريه قامت وتناالت الثورات والانتفاضات المسلحه بوجه الشاهنشاهية الفارسية وضحا بالغالي والنفيس في سبيل حريتهم حتى أعلنوا جمهوريتهم (جمهورية كردستان) التي عاشت لمدة سنة واحدة. ولم يتوقفوا عن النضال بعد سقوط جمهوريتهم التي كانت عاصمتها مهباد. وكذلك الأمر في كردستان الجنوبيه والشماليه وان تبعت بين انتفاضة واخرى فترة من الهدوء النسبي إلا أنها كانت ذات تأثير قوي على اقتصاديات تلك الدول وعلى مجمل سياساتها الداخلية والخارجية. ولضعفهم امام إرادة الشعب الكردي أخذوا يتبعون سياسية الأحلاف العسكرية

ميزانية الدفاع من 383 مليار دولار إلى 399 مليار، ويتم رفع هذه الميزانية حتى عام 2009 بحدود 20 مليار سنوياً، وفيما إذا وافقت الحكومة على ذلك فإن ميزانية الدفاع ستكون بحدود 3,4% من الناتج القومي في حين كانت هذه النسبة أثناء اشتداد الحرب الباردة في الستينات 8% ثم تم خفضها بقوة. هذه الأموال الكثيرة ستكون للقوى الجوية والبحرية (المارينز) والقوات الخاصة السريعة الانتشار.

هذا يدل على أن البنناغون يسعى للتدخل السريع المباشر، دون الاعتماد على الدول الأخرى أو انتظار المساعدة من حلفاء الناتو، كما يدل على مزيد من قوة الوزارة في مركز القرار الأمريكي، وقد لوحظ أن التصريحات الحادة التي أطلقها وزير الدفاع دونالد رامسفيلد منذ سبتمبر 2001 أكثر مما صدرت عن وزير الخارجية كولن باول الذي من المفترض أن تترك ساحة السياسة الدولية له وليس لوزير الدفاع.

وإذا ما نظرنا إلى خريطة العالم فنجد أن المصالح الاستراتيجية والبتروولية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أكثر مما هي في أي مكان آخر من العالم، لذلك فإن التواجد والتدخل الأمريكي حيث مصالحه الحيوية سيكون مستقبلاً في هذه المنطقة قبل غيرها وسيكون تدخلاً قوياً وفعالاً.

وإذا ما تمعنا في السياسة الأمريكية الحالية فنجد أنها تركز على "محاربة الإرهاب" و "منع انتشار أسلحة الدمار الشامل" و "حماية الأنظمة الصديقة" وتستخدم لها شعارات "الحريات السياسية والديموقراطية وحقوق الإنسان والأمن والاستقرار" ولكنها تغض النظر عن تصرفات بعض الحكومات التي تخرق كل الممنوعات وذلك على أساس أنها تضمن لها بعض المنافع المتعلقة بالأمن والاستقرار، كما لاحظنا من تبدل الموقف الأمريكي من النظام العسكري الباكستاني الذي أقامه الجنرال مشرف بانقلاب عسكري وبعض الدول التي تحكمها دكتاتوريات أو توتوقراطية أو أقطاعات عسكرية - عائلية في الشرق الأوسط ...

الجيل الصاعد الممتلئ بالوطنية والبحث عن الذات الضائعة.

نحتاج الى دراسات وأبحاث مطولة للوصول الى النتائج لتكوين الأساس المتين لانطلاقه واعية ومنظمة للوقوف على الكوارث والاجراءات الاستعمارية والعنصرية التي تعرض لها شعبنا، لخلق جبهة الصمود والتصدي والدفاع المستميت عن كرامتنا وأرضنا ضد الاستعمار الفاشي المتمثل في الجار الجاهل أيضاً. فلنكن الشرارة الاولى مدروسة بدقة متناهية لأنها ستحرق الضعف والخذلان، وتدخل بالشعب مرحلة جديدة من سوية النضال فلكي تكون قوية يجب ان تنبت على الجذور الضاربة في عمق التاريخ، كي تثبت للعالم بأننا لسنا خرافاً تعيش تحت سلطة العصي. ولنصنف في خانة حركات التحرر الوطني في العالم.

0000

- بقية المقال الافتتاحي -

تاريخ العلاقات الدولية ، وذلك بهدف ممارسة ضغط شديد لا على صدام حسين الذي يجد نفسه في عزلة من أصدقائه وحلفائه القدامى فحسب وإنما على الأمم المتحدة وأوروبا وروسيا ، وقد أثر هذا فعلاً في أن يصدر القرار 1441 عن مجلس الأمن الدولي في العام الماضي وكأنه "قرار إعلان حرب" على العراق لأنه يتضمن فقرات تعجيزية وقاسية لامهرب منها في حال فشل التعاون التام من قبل الحكومة العراقية مع فرق التفتيش والرصد والرقابة الدولية. كما أن الحكومة الأمريكية قد أوصلت الملف العراقي إلى نقطة خطيرة بحيث لم يعد أحد يغامر بمصالحة مع الولايات المتحدة من أجل إنقاذ رقبة النظام العراقي، على الرغم من كل الاغراءات العسلية التي يسكبها هذا النظام في محالة يائسة لاييقاف الزحف الأمريكي المحتمل على بغداد.

وفي غمرة هذه التطورات المذهلة طالبت وزارة الدفاع الأمريكية بمزيد من الدعم المالي لمشاريعها المتعلقة بتقوية أنشطتها الدفاعية على مستوى الكرة الأرضية وتحسين الظروف المعيشية لأفراد القوات المسلحة، وذلك بنسبة الثلث وبحيث ترتفع

إذا حدثت في العالم حرب عالمية ثالثة أو في المنطقة حرب بمواصفات عالمية وتأثير دولي كبير، بحيث يعيد الغربيون النظر في معاهدة سايكس - بيكو التي قسمت بلاد الكرد واستعمرتهم. "

0000

كردياً: ديمقراطية الممكن في الانتخابات البرلمانية القادمة

مشعل التمو*

الانتخابات هي بشكل عام القاعدة الأساس لممارسة الديمقراطية، بمعنى نتاج تراكم مستويات الوعي بالحرية، حرية الإنسان في ممارسة احد تعبيرات تلك الحرية، من حيث كونها آلية مجتمعية يمارس فيها الإنسان حق المواطنة، الذي هو مفهوم سياسي وقانوني بأن واحد، وممارسة هذا الحق ترتبط بقيمة الإنسان في المجتمع أولاً، وبأهمية صوته الانتخابي ثانياً، وبالتالي الفعل التشاركي المسجد لقناعاته ورؤيته المُعبر عنهما في برنامج انتخابي يجمع ويوفق بين طموحه السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، والفكرة الأساسية للانتخابات تقوم على مبدأ التنافس السلمي في إطار المجتمع الواحد، المنافسة القائمة على نظام للمشاركة السياسية مبني على العقلانية ونظام الحريات العامة في المجتمع، وهي أمور غير متوفرة بمعناها القانوني والمجتمعي، إلا في إطار الجبهة القائمة وما يتفرع عنها، ناهيك عن أن الانتخابات من حيث المبدأ فعل تراكمي تغييرى أن أحسن استثماره ووضع في مساره الصحيح، خاصة ونحن في سوريا نعاني من فعل تزييفي تراكمي افرغ العملية الانتخابية من مضمونها ومحتواها، وحتى نستطيع أن نساهم بإعادة الأمور إلى نصابها، مطلوب أن نتمتع في ما هو موجود واستغلال الثغرات الموجودة للإقلال تدريجياً من مصادرة الحق الانتخابي وانتزاع ولو جزء بسيط من حقنا كمواطنين سوريين، أي وضع اللبنة الأولى للبناء عليها، التي تفترض فهم اللعبة الانتخابية والهدف منها، وخاصة من لدن الأطر الحزبية كونها سلمية التوجه النضالي وتسعى بغض النظر عن قصورها الذاتي إلى إثبات وجودها ديمقراطياً، وهو ما

وهذا كله يجب أن يدخل في حسابات السياسة الكردية في الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمي وأن يتم النظر فيه قبل الإقدام على أي خطوة جديدة على طريق النضال الوطني التحرري للشعب الكردي. وعدم التفكير في هذه الأوضاع أو تجاهلها خدمة لقوى اقليمية أو دول معينة في المنطقة مقابل الحصول على منافع حزبية ضيقة سيعرض كل النضال التحرري الكردي إلى نكبات وكوارث.

هذا لايعني الارتقاء في أحضان السياسة الأمريكية، أو الدعوة للحرب أو قبول الاحتلال في المنطقة من قبل الدول الأجنبية، ولكن يجب على السياسيين الكرد أن يراعوا مصالح شعبيهم القومية، قبل التفكير في أي مصلحة أخرى، والعمل ضمن الظروف المتواجدة بصورة واقعية ودقيقة، فالأوضاع السائدة حتى اليوم في منطقتنا هي التي كرسست اضطهاد الشعب الكردي وتقسيم وطنه وتميرير سياسات التعريب والتفريس والتتريك وكذلك فإن الحكومات التي تحكم المنطقة لم تقدم للشعب الكردي أي شيء، بل سلبته حقوقه الطبيعية والإنسانية وخيرات بلاده تحت شعارات التأخي والدين والتقدمية والتاريخ المشترك... وهذه حقائق يراها كل منا ولا حاجة للتفصيل فيها.

إن أي حرب جديدة في المنطقة سيتبعها تواجد أمريكي طويل المدى، وهذا يعني أن الموازين القائمة ستبدل بأخرى وإطارات العمل السياسي ستغير وستظهر وجوه جديدة على ساحة العمل السياسي في الدول التي تتحكم برقاب الشعب الكردي أو أن الحاكمة منها ستجبر على تغيير سلوكياتها في ممارسة الحكم والادارة، وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط برمتها ستعرض لهزة اجتماعية واقتصادية وثقافية وبالتالي فسيخلق مناخ جديد لظهور قيادات شرق أوسطية تختلف عما كان عليه الوضع حتى الآن.

والكرد جزء من هذه المنطقة، لا بد أن يتأثروا بالتحويلات التي ستجري وبالتالي سيحدث التحول في مسيرة العمل السياسي الكردي على كافة الأصعدة.

ومنذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن قال أحد العلماء الكرد: " لن ينال الكرد حقوقهم إلا

القدرة على دخول منافسة التعيين الجارية ولديها من الوسائل والعلاقات ما يجعلها أكثر إمكانية للولوج إلى مناهات قوائم الظل , ولا باس من دعمها أيضا والإفادة النسبية من وجودها داخل البرلمان .

أما إذا كانت المشاركة في العملية الانتخابية بهدف تحويلها إلى عملية سياسية يستفاد من هامشها للتحرك الأفقي , الجماهيري , ومحاولة زرع وعي نهضوي يؤسس لمستقبل قادم , فهو حق مشروع وصحيح يمكن الاستفادة منه عبر تقديم برامج انتخابية يتضمن كل منها وجهة نظر كل إطار , حتى وان كان ذلك مستبعد كتابيا فعلى الأقل شفويا , من حيث أن الانتخابات وسيلة تكثيفية تبين قدرة كل إطار على الاستقطاب الجماهيري الحقيقي , وهنا حقيقة كم أتمنى أن تكون الانتخابات ديمقراطية لنرى مدى شعبية كل إطار وننتهي من مهزلة ادعاء التمثيل البائسة .

بمعنى إنني أجد من الضرورة المشاركة كفعل سياسي , جماهيري , باولويات الانتشار الأفقي وطرح البرامج السياسية , وملامسة القبول العام حيال هذه البرامج ومدى ما تستطيع تحقيقه من التقاف واقتناع , وفي هذا السياق لا ضير من إيجاد تحالفات انتخابية والتي أجدها تختلف جوهريا عن التحالفات السياسية , من حيث الهدف والمبتغى , وتبقى من وجهة نظري أهمية هذه التحالفات في التعريف بأهمية الصوت الانتخابي وتحضيره لممارسة حقه ترشيحا وتصويتا , وتصبح هذه الحالة أكثر مصداقية عندما تمتلك الأطر الراهنة إمكانية تجاوز الهامش الذي تتركه قائمة الجبهة وملحقاتها , أي تشكيل قائمة كاملة موازية ومعارضة , ليس لاحتواء ممثلي الأطر المبعثرة وإنما القائمة الكاملة هي فعل سياسي معارض ومقاوم لما يجري من تزييف وتعيين , وهو أمر اجزم بأنه مبكرا جدا على اطر اعتادت الهوامش , لذلك يمكنني أن أتساءل هنا , لماذا إذا خلق تحالف كردي ؟ أو توحيد الكل في إطار الهامش "المغلق أساسا" ؟ والسعي إلى إيجاد التحالف الانتخابي العريض يتعلق بالرؤية السياسية للبرلمان القائم , وهي رؤية تختلف

يفرض عليها الاستفادة من أية حالة عملية شرط امتلاك القدرة على تحويلها إلى فعل سياسي مجتمعي , سواء كانت مشاركة أو مقاطعة , حيث لكل منهما قواعده وشروطه الناظمة وتوقيتته المناسب وبالتالي موقعه اللائق في خانة المعارضة السياسية السلمية والحيوية .

فإذا كان الهدف الوصول إلى البرلمان الراهن , وأقول الراهن لما لهو من خصوصية يتمتع بها تجعله لا يحمل من التشريع سوى اسمه , هذا الهدف سبق وان سعت إليه الأطر الحزبية الكردية بدون فائدة ترتجى من هذا السعي , وهذا المسعى لا يحتاج إلى توقع , فقد سبق وان شاركت الأطر الحزبية في الانتخابات السابقة بقضها وقضيضها , ويبقى البرلمان بشكله الحالي أن دخله أكراد أو لم يدخلوه فهم جزء منه والجميع لا يمتلك حق التشريع أو حق استصدار القوانين وتنحصر مهمته في التصديق وليس شيء آخر , بحكم آلية عمله والقوانين الناظمة لتكوينه والمُعطلة له والتي لا زالت سارية المفعول حتى تاريخه , على الرغم أن هذا لا يمنع من دخوله , على الأقل للاستفادة من حيز العلاقات الكبيرة الذي يوفره الوجود بداخله , ولكنني اعتبر هذا الأمر " أي تخيل بعض كوادر أو قادة الأطر الحزبية بان الأبواب مشرعة لدخولهم البرلمان " بأنه من الأمنيات في هذه الدورة على الأقل , ولا يمتلك أي أساس علمي أو عملي يستدل منه على تغير في عقلية قبول الآخر المتمايز قوميا وثقافيا , وأود هنا أن اهمس وبهدوء لمن يتوقع المعجزات في هذه الدورة , بان الانتخابات الراهنة والمرتبطة إلى حد كبير بالتداعيات المتوقعة حدوثها في المنطقة , لا تختلف عن سابقتها في شيء , من حيث القوائم المغلقة والمعدة سلفاً , إلا الهم إذا تسارعت الأحداث قبل أجزائها , حينها قد نشهد تغيرا في بنية الانتخابات ونوعية الشخوص المرشحة لها , حيث لكل مرحلة ترتيباتها , بمعنى اعتقد راهنا أن لا حاجة للتنافس الكردي /الكردي فلا احد سيدخل البرلمان , وإذا كان ولا بد فمن المفضل أن يتم البحث عن شخصيات كردية مستقلة تمتلك

والكتلة الانتخابية القوية التي تأخذ بعين الاعتبار التمثيل الحقيقي للمنطقة بكل أطيافها وقومياتها , والخروج من قمم الخصوصية وردائها الحديدي إلى فضاء أرحب وأوسع إنسانيا ومصليا , والبحث عن قواسم مشتركة تحرر المواطنة من انتمائها الإيديولوجي والمشخص , وهو ما يفترض الانفتاح على كافة شرائح المجتمع الكردي بداية , وعلى كل شرائح المجتمع السوري نهاية , فلا أحقية لأحد على احد سوى بما يقدمه من جهد , وهو الجهد الذي يركز على هم وطني عام يتجلى في صور مختلفة ومتنوعة ومن الفاجعة حصره في الأطر الحزبية وشخصها , بمعنى أن نبحث عن شخوص كردية مستقلة , تتميز بالقدرة على تجسيد همنا القومي بمقاييس الراهن , ولتكن مهمتها دخول البرلمان , أما مهمة الأطر الحزبية والمنقذين والسياسيين الكرد فهي العمل باتجاه آخر , اتجاه الانطلاق ذاتيا والارتقاء بمستوى وعي الإنسان الكردي وتجديد الفكر الكردي وإعادة الصدقية إلى الفعل الممارس عبر الشفافية المفعمة بالإحساس الوطني والقدرة على بناء وعي انتخابي قادر على التنافس الحر والسلمي , وتحويل الصندوق من مجرد وعاء مفتوح إلى صندوق يمتلك مستوياته من الحريات المواطنة الممارسة بكل تجلياتها , وإذا استطعنا في هذه الدورة تقليل نسبة التزوير 10% فهو عمل أكثر من رائع , ومن الطبيعي أن نسبة النزاهة ستزداد بالتدريج وبالتالي نصل عبر تراكم الفعل المقاوم في دورات انتخابية متوالية إلى نزاهة انتخابية نسبية , أما من كان يعتقد بأن الأمر يجري بلمح البصر , فاجزم بأن وعيه السياسي ليس في هذا الواقع ؟ وأوضح هنا بأن التزوير أصلا يشمل الهامش ويجري من اجل الهامش , بحكم أن قائمة حزب البعث وجبهته الملحقة قد نجحنا بمجرد تعيين الأسماء , والتنافس هو على هامش الظل والتظل ليس إلا , والكل يسعى إلى النفاذ من خلال الظل , بينما المطلوب كسر هذه القاعدة والبناء عليها تدريجيا وهو ما يمكن اعتباره الفعل المؤسس للسعي إلى النزاهة , وبالتالي التمتع بصفة المواطنة الحققة .

ما يحدث كرديا من تنافس وتناوب ومن معارك حامية الوطيس لنيل الترشيح , يندرج في إطار

وتتنوع من حيث امتلاك الكثير من الأطر خيالا خصبا حول دخول ممثلها البرلمان وحمل صفة نائب لما لها من قيمة معنوية في المجتمعات المتخلفة , وهذه الخيالات تجعل من الحوارات الجارية لتشكيل كتل انتخابية , حوارات طرشان , حتى وان اكتست بالمصلحة القومية أو الوطنية , لكنها وعبر التجارب السابقة تأخذ طابعا بئسا بحكم ارتكازها على لعبة المصالح الشخصية أو الحزبية .

فمن المعروف أن تشكيل الكتل الانتخابية يتم إذا كان هناك قيمة للصوت الانتخابي وليس العكس , وبما إنني اعتقد بأنه لا تغيير جوهري في ماهية الانتخابات الراهنة , ويستطيع أي مراقب محايد يمتلك الحد الأدنى من البصيرة السياسية أن يكتشف أن لا معطيات ملموسة يستدل منها على أي تغيير , فالقانون الانتخابي السابق ساري المفعول والتجربة "الديمقراطية الانتخابية السورية رائعة ولا غبار عليها" وفق ما قاله راس المجلس النيابي السابق ؟ إذا أنا أجد الفائدة والهدف هو في التواصل مع الجماهير الكردية ورفع سويتها المعرفية ونشر الوعي بين صفوفها إيدانا لتكوين عقل جمعي كردي يكون حصانة لوجودها القومي في سوريا , من حيث أن المطلب الكردي في سوريا , مطلب إنساني عادل يتعلق بمستوى تحقيق الديمقراطية في سوريا , ودخول أو عدم دخول عدد من النواب الأكراد إلى المجلس لا يغير من واقع المعادلة في شيء أن لم تتغير العقلية الرسمية حيال هذه القضية وغيرها من القضايا الشائكة في المجتمع السوري , بمعنى أن الهدف هو تطوير أساليب طرح المطالب المتضمنة حكما تغييرا في المناهج وطرائق التفكير وتهيئة مناخ عام يؤطر لتشكيل كتل جماهيرية تكون جزء في سياق مسار ديمقراطي سوري عام .

أما ما يخص بموضوع النزاهة في الانتخابات , فمن يريد النزاهة يسعى إليها فهي حكما لن تأتيه طواعية , لان التزييف جاء متدرجا مراكما تجربته , ومن المفترض أن نسعى إلى النزاهة بالتدرج وتراكم الخبرة , وهو ما يستدعي التحضير الجيد وتسخير الامكانيات التي يكون منطلقها الأساس , القائمة الكاملة ,

أن نكون " ظاهرة صوتية " وإنما " ظاهرة مكانية " فعلية وهو ما يستوجب العمل من أجل تصحيح الهدف من تشكيل القوائم لتكون على الأقل قد وضعنا الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح؟.

2003/1/21

* كاتب كردي سوري , ناشط في لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا - القامشلي

السلوك الديمغوجي , التحريضي , المؤسس لوعي الشقاق وإلغاء الانتماء , ولا علاقة لها البتة بمفهوم الفعل السياسي وتأطير العمل النضالي من جهة , وخارج عن مفهوم الانتخابات كوسيلة عمومية من جهة ثانية , وهو بمجمله مُعرف بالتجربة المرة بأنه " صخب انتخابي " , لان الانتخابات ليست لعبة دومينو متراسة الحجارة , وإنما هي إحدى الخيارات المتاحة للانفتاح على الشعب وتفعيل دوره وإنماء وعيه الديمقرطي والإنساني , وأخمن بان من هو مصاب أصلاً بداء أنيميا الوعي لا يستطيع إلا أن يعتبر الانتخابات ومن هو المرشح , امتداداً صراعياً لداحس والغبراء ؟ ولذلك فانا اعتقد بان المنطق المدير لهذه العملية لا يمتلك سوية الفعل السياسي , من حيث انه لا يعطي الأولوية لقيمة المواطن الكردي وما تتطلب مصلحته القومية من تعميق الانتماء الوطني وليس الانتماء الحزبي .

والحال هذه فمن المتوقع أن تكون هناك أكثر من قائمة , وعذراً فانا لا اعتبرها قائمة , ومن الأفضل تسميتها بالقائمة المكملة ! إذا وبالنظر إلى وضع الأطر الحزبية وما تعانیه من هامشية , وما تذرّه من منطق اتهامي وتخويني للأخر المختلف سياسياً أو ثقافياً , يجعل من السهولة إدراك بأنه ستكون هناك أكثر من قائمة تكميلية كردية , ناهيك عن وجود مرشحين مستقلين أكراد وهذا من حقهم في ظروف التشتت والتشردم , على أرضية " ما في حدا أحسن من حدا " والكل يسعى إلى اختراق الظل , والعامل الثابت في هذه المعادلة هو أن الشعب الكردي يبقى دائماً " مدفوع الثمن " !

حقيقة يتمنى المرء وجود حيز ديمقرطي نسبي , على الأقل لنعرف حجم كل إطار وماذا يمثل وما هو حجم الاستقطاب الجماهيري حوله , واجزم انه على مستوى العائلة الواحدة سيكون هناك استقطاباً أكثر مما ستستقطبه ثلاثة أرباع الأطر الموجودة !

باختصار ستكون هناك قوائم تكميلية ولست بصدد عددها أو الموقف منها , بحكم إنني اختلف جوهرياً في الهدف من تشكيلها , وأعود لأكرر لا أمل لدخول ممثلي الأطر الحزبية إلى البرلمان القادم في ظل المعطى الراهن , ومن الأفضل عدم خداع النفس والناس , والكف عن